﴿۞ وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزۡقُهَا وَيَعۡلَمُ مُسۡتَقَرَّهَا وَمُسۡتَوۡدَعَهَاۚ كُلّٞ فِي كِتَٰبٖ مُّبِينٖ ٦﴾ [هود: 6]

۞ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا سبقَها:

الرّبطُ بينَ علمِ اللهِ بما يسرُّ المشركونَ وما يُعلنونَ، وبينَ علمِهِ بكلِّ دابّةٍ ورزقِها

لَمّا أخبرَ اللّه تعالى في الآيَةِ السّابقةِ أنَّهُ ﴿يَعۡلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعۡلِنُونَۚ﴾ [هود: 5] أردَفَهُ بالدّليلِ على كَونِهِ تعالى عالِمًا بجَميعِ المَعلوماتِ مع تأكيدِه بما فيهِ غايَةُ الامتِنانِ، ونِهايَةُ الإحسانِ، فلمّا كانَ اللّه تعالى رازقَ الدّوابِّ الّتي لا حيلةَ لها في الاكتسابِ دلَّ على أنَّه تعالى عالمٌ بجميعِ أحوالِها، فلولا أنّهُ عالمٌ بجميعِ المَعلُوماتِ لَما حَصَلَتْ هذِهِ المُهِمّاتُ[1].

۞ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿دَآبَّةٍ﴾: الدَّبُّ والدَّبيبُ: هو المشيُ الخفيفُ، أو هو الانتِقالُ الخَفيفُ البَطيءُ، والدّابَّةُ: اسمٌ عامٌّ يَشمَلُ كُلَّ حيوانٍ ذي روحٍ ذكرًا كانَ أو أنثى مميّزٍ وغيرِه، وَغَلَبَةُ لَفظِ الدّابَّةِ على ما يُركَبُ مِنَ الخَيلِ والبِغالِ والحَميرِ عُرفًا لا لُغَةً[2]، والمرادُ بالدّابّةِ هنا كُلُّ حَيَوانٍ يَدِبُّ على وَجهِ الأرضِ[3].

2) ﴿مُسۡتَقَرَّهَا﴾: يدورُ معنى (قرَّ) على الثّباتِ والتَّمكُّنِ؛ أي: ثَبات ما شأنُهُ التَّسيُّبُ وامتساكُهُ في قاعٍ عميقٍ مُستديرٍ: كقُرَّةِ القِدْرِ، وكالماءِ في مُستقرِّهِ، ويُقالُ: أقرَّهُ في مكانِهِ فاستَقَرَّ؛ أي: صارَ في وضعٍ ثابتٍ مُتمكِّنٍ في المكانِ، وكلٌّ (مُستقَرٌّ) بفتحِ القافِ يصحُّ أن يكونَ مصدرًا أو مكانَ استقرارٍ[4]، ومعنى ﴿مُسۡتَقَرَّهَا﴾

(1) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 17/318، والبقاعيّ، نظم الدّرر: 9/236 - 237.
(2) الرّاغب، المفردات: (دب)، وجبل، المعجم الاشتقاقيّ المؤصّل: (دبب - دبدب).
(3) البغويّ، معالم التّنزيل: 4/161.
(4) ابن فارس، مقاييس اللّغة، والرّاغب، المفردات: (قر)، وجبل، المعجم الاشتقاقيّ المؤصّل: (قرر).

في الآيةِ: المأوى الّذي تأوي إليه ليلًا وسكنها نهارًا، وقِيلَ: الوَلَدُ في صلبِ الأبِ[1].

3) ﴿وَمُسْتَوْدَعَهَا﴾: يدورُ معنى الكلمةِ على بقاءِ الشّيءِ ساكنًا قارًّا في مَقرٍّ أو مَقامٍ بلا حركةٍ ولا استعمالٍ، وأصلُ ودَعَ يدلُّ على تَركٍ وتخليةٍ، وودَّعَ الثّوبَ وأودعَهُ: صانَهُ في صِوانِهِ، لا يَصِلُ إليه غُبارٌ ولا رِيحٌ، والإيداعُ: الوَضعُ والدَّخرُ، واستَودعَهُ مالًا وأودعَهُ دفعَهُ إليه ليكونَ عندَهُ وَديعَةً، ومعنى ﴿وَمُسْتَوْدَعَهَا﴾: المَوضِعُ الّذي يُودعُها إمّا بموتِها فيهِ، أو دفنِها، وقِيلَ: مُستَودَعُها في رَحِمِ الأمِّ قَبلَ بُرُوزِها إلى الأرضِ[2].

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

اللهُ خالقُ أرزاقِ كلِّ ما يَدبُّ في الكونِ، وهو مُحيطٌ بعوالِمِ استقرارِها واستيداعِها

وما مِن دابَّةٍ في أيِّ جزءٍ مِن أجزاءِ الأرضِ، إلّا تكفَّلَ اللّه برزقِها ومعاشِها؛ ليصلَ إليها تفضُّلًا ورحمةً، وكما تكفَّلَ برزقِها أينما كانَ يَعلمُ مكانَ استقرارِها ومَوطنِها الّذي وُلِدَت ونشأت فيهِ، ومأواها الّذي تأوي إليه ليلًا أو نهارًا، ويَعلمُ مُستودعَها الّذي تَرحلُ إليه لِطلبِ الرّزقِ وغيرِهِ، والمَوضِعَ الّذي يودعُها بموتِها فيه، كُلُّ واحدٍ مِنَ الدّوابِّ وأحوالِها في كِتابٍ مُبينٍ عندَ اللّه قبلَ أن يخلقَها ويُوجدَها[3].

❁ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغِيُّ:

دلالةُ الواو في مَطلَعِ الآيةِ الكريمةِ:

اقترانُ الدّليلِ بالحُكمِ أدعى إلى الاقتناعِ والانقيادِ

جاءَتِ الآيةُ على طريقِ الوَصلِ، والجهةُ الجامعةُ بينَهُما أنّها بمثابةِ الدّليلِ على أنَّ اللّه تعالى يَعلمُ ما يُسِرّونَ وما يُعلِنونَ، وتقديرُ الكلامِ: فمَن كانَ قد عَلِمَ ذلك منهُم قبلَ أن يُوجدَهم،

(1) الأزهريّ، تهذيب اللّغة، والرّاغب، المفردات، وجبل، المعجم الاشتقاقيّ المؤصّل: (ودع).
(2) ابن جرير، جامع البيان: 15/243.
(3) ابن جرير، جامع البيان: 15/240، والبيضاويّ، أنوار التّنزيل: 3/128، مَجمَع البحوث، التّفسير الوسيط: 4/163.

لا يَخفى عليهِ ما تنطوي عليه نفوسُهم إذا ثَنَوا به صدورَهُم، واستغشَوا عليه ثيابَهُم[1].

بلاغةُ التّعبيرِ بأسلوبِ النّفي الدّالِّ على الاستغراقِ والعُمومِ:

تعميمُ رزقِ اللهِ كلَّ دابّةٍ آيةٌ على إحاطةِ علمِهِ بكلِّ أحوالِها

لمّا جاءتِ الآيةُ في مَقامِ الاستدلالِ على إحاطةِ علمِ اللّه تعالى بجميعِ الكائناتِ وأحوالِها وأعمالِها، ظاهِرِها وَخَفِيِّها، نُظِمَ الكَلامُ على هذا الأسلوبِ تَفَنُّنًا لإفادَةِ التَّنصيصِ على العُمومِ بالنَّفي المُؤَكَّدِ بـ ﴿مِن﴾، ولإدماجِ تَعميمِ رِزقِ اللّه كُلَّ دابَّةٍ في الأرضِ في أثناءِ إفادَةِ عُمومِ عِلمِهِ بأحوالِ كُلِّ دابَّةٍ، فلأجلِ ذَلِكَ أُخِّرَ الفِعلُ المَعطوفُ ﴿وَيَعۡلَمُ﴾؛ لأنَّ في التَّذكيرِ بأنَّ اللّه رازِقُ الدَّوابِّ الَّتي لا حِيلَةَ لها في الاكتِسابِ استِدلالًا على أنَّه عَليمٌ بأحوالِها، فإنَّ كَونَهُ رازِقًا لِلدَّوابِّ قَضيَّةٌ مِنَ الأُصولِ المَوضوعَةِ المَقبولَةِ عندَ عُمومِ البَشرِ، فَمِنْ أجلِ ذَلِكَ جُعِلَ رِزقُ اللّه إيّاها دَليلًا على عِلمِهِ بما تَحتاجُهُ[2]. وحرفُ الجرِّ ﴿مِن﴾ يفيدُ النّصَّ على استغراقِ النّفي؛ لدفعِ أيِّ تأويلٍ قد يَرِدُ مِنَ المُخاطَبينَ، كي لا يَتوهَّموا أنّهُ على معنى الكثرةِ لا الإحاطةِ، لِمَا يقتضيهِ إثباتُ الأمورِ العقديَةِ مثل: إثبات وصفِ إحاطةِ علمِ اللّه تعالى بالخلقِ من دفعِ تَوهُّمِ المبالغةِ في الوصفِ؛ والمعنى: كلُّ ما يُطلَقُ عليه دابَّةٌ، صَغُرَت أو كَبُرَت.

الغرضُ مِن أسلوبِ القصرِ بالنّفي بـ ﴿وَمَا﴾ و﴿إِلَّا﴾:

تمكينُ معنى إحاطةِ اللهِ بالأرزاقِ ضمانٌ لِلمُؤمنينَ، وتحذيرٌ لِلمُشركينَ

سَلَكَ في الحصرِ مَسلكَ النّفي والاستثناءِ في قولِهِ تعالى: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٖ فِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزۡقُهَا﴾؛ لأنَّ المشركينَ لمّا كانوا يَعتقدون أنَّهُم في مُكنَةٍ مِن إخفاءِ بَعضِ أحوالِهِم عَنِ اللّه تعالى ومُنكِرينَ عِلمَ اللّه بهِم، وكانوا مُصرِّينَ على هذا بما يَظهرُ مِن أعمالِهِم

(1) ابن جرير، جامع البيان: 15/243، والماتريديّ، تأويلات أهل السّنّة: 6/99.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 12/5.

وتصرُّفاتِهم[1]، جاءَ بأسلوبِ الحصرِ بطريقِ النّفي والاستثناءِ؛ للرَّدِّ على اعتقادِهِمُ الخاطئِ وجهلِهِم باللّه تعالى لإثباتِ إحاطةِ علمِ اللّه تعالى بطريقِ الدّليلِ وإثباتِ الحجّةِ عليهم، وهذا الأسلوبُ في قوّةِ جملتين نفيًا وإثباتًا.

سببُ إيثارِ النّفي لِلذّواتِ دونَ الأحوالِ:

نـفـيُ الـــذّواتِ الـشّـامـلُ لنفي الأحـــوالِ، أبلغُ مِن نفي الأحوالِ

لمّا كانَ النّفيُ لعمومِ الذّواتِ شاملًا لنفي عُمومِ الأحوالِ؛ لأنَّه تابعٌ لها، جاءَ الاستثناءُ مِن عُمومِ الأحوالِ التّابعِ لِعُمومِ الذّواتِ والمَدلُولِ عليه بِذِكرِ رِزقِها الَّذي هو مِن أحوالِها[2]، ونكتةُ مجيءِ النّفي لِعمومِ الذّواتِ دونَ عُمومِ الأحوالِ؛ أي: لم يكنِ النّظمُ: وما مِن رزقٍ لأيِّ دابّةٍ إلّا على اللّه، أو ما في معناهُ، مع أنَّ المُرادَ إثباتُ أنَّ رزقَ جميعِ الدَّوابِّ على اللّه تعالى؛ لأنَّ نفيَ الذّواتِ الدّالَّ على نفي الأحوالِ أبلغُ في استغراقِ النّفي مِن نفي الأحوالِ فقط، كما أنَّ في التّعبيرِ بهذا الإسنادِ تقويةً لِلحُكمِ؛ للإخبارِ عنِ المسندِ إليه ﴿دَآبَّةٍ﴾ بالجملةِ الاسميّةِ ﴿عَلَى ٱللَّهِ رِزۡقُهَا﴾، كما أنَّهُ تَوسُّلٌ بهذا الأسلوبِ لإدماجِ تعميمِ علمِ اللّه بجميعِ الدّوابِّ، وأحوالِها، بعلمِه سبحانَه بمستقرِّها ومُستودعِها، ليكونَ الإدماجُ مِن تمامِ الدّليلِ ومَقصِدِه.

الغرضُ مِنَ التّعبيرِ بـ ﴿دَآبَّةٍ﴾، وغايةُ تنكيرِه:

الـــرّزقُ يحتاجُ إلى الـسّـعـي الـحـثـيـثِ، لا القبوعِ المتواكلِ في البيوتِ

لمّا كانَ لفظُ الدّابَّةِ مِنَ الدّبيبِ الّذي هو بمعنى السّيرِ البطيءِ الحثيثِ، ودلَّ الكلامُ في الرّزقِ على أنّه يحتاجُ إلى السَّعي إليه، ويدخلُ العقلاءُ في اللّفظِ دخولًا أوّليًّا؛ لأنَّ السّياقَ فيهم، ولأنّ الدَّوابَّ تشبهُ ذوي العقولِ مِن جهةِ أنَّها طالبةٌ لأرزاقِها عندَ الحاجةِ[3]. وإيرادُها مُنَكَّرةً لِلدّلالةِ على عُمومِ كلِّ ما يَتحرَّكُ مِنَ المخلوقاتِ، فالوصفُ العامُّ الشّاملُ يناسبُهُ التّنكيرُ.

(1) السّكّاكيّ، مفتاح العلوم، ص: 294.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 12/5.
(3) النّيسابوريّ، غرائب القرآن: 4/217.

دلالةُ التّعبيرِ بحرفِ الجرِّ ﴿فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾:

الدّابّةُ تشمَلُ ما على الأرضِ وما في باطنِها، وما في جوِّها وفي بحرِها

لم يقُلْ: (على الأرضِ) مع أنَّه أنسَبُ بتَفسيرِ الدّابَّةِ لغةً؛ لأنَّها ما يَدِبُّ على الأرضِ، والسّببُ أنَّهُ لمّا كانَ حرفُ ﴿فِي﴾ يفيدُ معنى الظّرفيَّةِ كانَ أعمَّ مِن (على)؛ لأنَّه يتناوَلُ مِنَ الدَّوابِّ ما على ظَهرِ الأرضِ، وما في بَطنِها كما هو مُشاهَدٌ[1]، وللإشعارِ بأنَّ الرّزقَ يكونُ في الأرضِ على ما هو في الظّاهرِ، ولِيَعُمَّ لفظُ الدّابَّةِ ما يَمشي على وجهِها وما في أطباقِها، ويَدخُلُ في الدّابَّةِ الطّائرُ والعائمُ ونحوُهما، فإنّها في الأرضِ، ويَدخُلُ كذلكَ ما ماتَ مِنَ الحيوانِ قبلَ أن يَتَغَذَّى؛ فقد اغتَذى في بطنِ أمِّهِ بوَجهٍ مَا[2].

الغرضُ مِنَ التّعبيرِ بشبهِ الجملةِ ﴿فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾:

أنسبُ الخطابِ، ما كانَ أقربَ لحسِّ المُخاطَبين

خُصِّصَ الكلامُ بقولِهِ: ﴿فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾؛ لأنَّه الأقربُ لحسِّ المُخاطَبينَ، ولِتَأكيدِ مَعنَى ﴿دَآبَّةٍ﴾ في التَّنصيصِ على أنَّ العُمومَ مُستَعمَلٌ في حَقيقَتِهِ؛ أي: كلُّ ما يَدِبُّ على الأرضِ.

الغرضُ مِنَ تقديمِ شبهِ الجملةِ:

الرّزقُ لا يُطلَبُ إلّا مِنَ اللهِ، وحقيقةُ الشُّكرِ يكونُ لِلرّازقِ المُنعِمِ

لمّا تقدَّمَ المُسندُ ﴿عَلَى ٱللَّهِ﴾ على المُسندِ إليه ﴿رِزۡقُهَا﴾ في قوله تعالى: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٖ فِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزۡقُهَا﴾ أفادَ القصرَ؛ لإثباتِ أنَّ اللّه تكفَّلَ برزقِها، ولم يُهمِلْهُ، ويتضمَّنُ لزومًا النّفيَ عن غيرِهِ سبحانَه؛ أي: على اللّه رزقُها لا على غَيرِهِ؛ لأنّ القصرَ في قوّةِ جملتين إثباتٌ لِتفرُّدِ الذّاتِ العليّةِ، ونفيٌ عن غيرِها، ففيهِ مُبالغةٌ وإيجازٌ واختصارٌ وتَمكينٌ لِلمَعنى.

سرُّ التّعبيرِ بالمُسندِ إليه مُضافًا ﴿رِزۡقُهَا﴾:

رزقُ اللهِ مَقسومٌ لِلبرِّ والفاجرِ، والمؤمنِ والكافرِ

لمّا أخبرَ عنِ الدّابّةِ بأنَّهُ على اللّه رزقُها في قوله تعالى: ﴿وَمَا

(1) الأنصاريّ، فتح الرّحمن، ص: 258.

(2) ابن عطيّة، المحرّر الوجيز: 3/151، والبقاعيّ، نظم الدّرر: 9/237، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 12/6.

مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزۡقُهَا﴾ دلَّ على أمرين؛ أحدُهما: دلالتُهُ على لزوم احتياجِ كلِّ حيوانٍ إلى رزقِهِ سبحانَه، فبه يكونُ قِوامُهُ وغذاؤُهُ ومَعاشُهُ، والثّاني: أنّه لمّا وعدَكُم بالرّزقِ وضَمِنَهُ لكُم، فلا تُرهِقوا أنفسَكُم بالرّزقِ، واشتغلوا بعبادتِهِ، ولا تَفتُرُوا عنها، فهو عَالِمٌ بكلِّ نفسٍ، فلا تَخشَوا مِن أنَّه يَنسى أحدًا، كما أفادَ أنَّ الرِّزقَ مَقسومٌ لكلِّ أحَدٍ مِن بَرٍّ وفاجرٍ، ومُؤمنٍ وكافرٍ[1].

الغرضُ مِنَ الاستعارةِ في حرفِ الجرِّ ﴿عَلَى﴾:

يحتملُ لفظُ ﴿عَلَى﴾ في قوله تعالى: ﴿إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزۡقُهَا﴾ أن يكونَ على المجازِ؛ ليكونَ استعارةً تبعيّةً، وبيانُهُ أنّه شبَّهَ ما وَعَدَ بهِ مِنَ الرّزقِ لكلِّ الدّوابِّ بما يجبُ عليه إيذانًا بأنَّ وعدَهُ لا يتخلَّفُ؛ أي: لمّا كانَ المقامُ مَقامَ تفضُّلٍ دلَّ على أنَّه تعالى لمّا ضَمِنَ أن يَتفضَّلَ بالرّزقِ عليهم صارَ بمنزلة الوعدِ أن يرزقَهُم، فصارَ حقًّا عليه ﷻ بحسب الوعدِ فضلًا وإحسانًا؛ أي: لمّا كانَ اللّه لا يُلزِمُهُ أحَدٌ شَيئًا، فما أفادَ مَعنَى اللُّزُومِ في القرآنِ، فإنَّما هو التزامُهُ بنَفسِهِ بمُقتضَى صِفاتِهِ المُقتَضِيَةِ ذَلِكَ لَهُ، كما أشارَ إليهِ قَولُهُ تعالى: ﴿وَعۡدًا عَلَيۡنَآۚ﴾ [الأنبياء: 104] وقَولُهُ: ﴿حَقًّا عَلَيۡنَا﴾ [يونس: 103].

مباشرةُ الأسبابِ لا تمنعُ مِنَ التَّوكُّلِ على اللهِ تعالى ربِّ الأسبابِ

ونكتةُ التّعبيرِ بلفظِ الوجوبِ تحقيقُ وصولِ رزقِهِم إليهم بهدايتِهِم إلى طلبِهِ وتحصيلِهِ، ويترتَّبُ على هذه الفائدةِ الحملُ على التَّوكُّلِ على اللّه في الرِّزقِ، والثّقةِ بهِ تعالى في وصولِهِ، والإعراضِ عن إهلاكِ النّفسِ في طلبِهِ، فإنَّه إذا عرفَ العبادُ بأنَّ الرّزقَ كالواجبِ على اللّه، وأنَّه صارَ حقًّا عليه يزدادُ توكُّلُه واغتناؤُهُ بوصلِ ما قَسَمَ لهُ مِنَ الرِّزقِ فلا يشقَّ على نفسِهِ، بل يُجملُ في الطّلبِ، ولا يمنعُ مِنَ التَّوكُّلِ مباشرةُ الأسبابِ، مع العلم بأنّه سبحانَهُ المُسبِّبُ لها، وأجازَ

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 9/237.

بعضُ المفسِّرينَ أن تكونَ ﴿عَلَى﴾ بمعنى (مِن)؛ والتّقديرُ: وما مِن دابّةٍ في الأرضِ إلّا مِنَ اللّه رزقُها[1].

الغرضُ مِنَ الاستعارةِ في ﴿رِزْقُهَا﴾:

الرّزقُ كلُّ ما يحصُلُ بهِ سدُّ ضروراتِ الإنسانِ وحاجاتِه في الحَياةِ

لمّا كانَ الرِّزقُ قد اشتُهرَ استعمالُهُ في كلامِ العربِ ومَواردِ القرآنِ الكريمِ في ما يَحصُلُ بِهِ سَدُّ ضروراتِ الإنسانِ وحاجاتِهِ في الحَياةِ مِنَ الأطعِمَةِ والأنعامِ والحَيَوانِ والشَّجَرِ المُثمِرِ كانَ إطلاقُهُ على ما يَتَناوَلُهُ الحَيَوانُ مِنَ المَرعَى والماءِ على طريقِ المَجازِ[2]؛ ليكونَ استعارةً تصريحيّةً بتشبيهِ كُلِّ ما يَدِبُّ على الأرضِ بالإنسانِ بجامعِ الحياةِ والمشي في الأرضِ.

سرُّ الإضافةِ في: ﴿رِزْقُهَا﴾:

كلُّ رزقٍ يُعطاهُ المخلوقُ، هو مِنَ اللهِ تعالى المعطي بلا حدودٍ

لمّا كانَتِ الإضافةُ هنا على معنى اللّامِ دلَّ على أنّ المرادَ رزقٌ لها، وفائدتُهُ الإشعارُ بأنَّ المرادَ رزقُها الّذي صارَ مُختصًّا بها؛ أي: قد جاءَها؛ والمعنى: كلُّ حيوانٍ جاءَهُ رزقٌ أو كانَ مَرزُوقًا، فإنَّما هو مِنَ اللّه تعالى لا مِن غيرِهِ، فتدلُّ الإضافةُ على أنَّ رزقَ الدّابَّةِ المَسوقَ إليها إنّما هو مِنَ اللّه فقط[3].

دلالةُ الواو على العطفِ في: ﴿وَيَعْلَمُ﴾:

رزقُ كلِّ الدّوابِّ على اللهِ وحدَهُ، وهو العالِمُ بما يُصلِحُ أحوالَهُم

تحتملُ الواو أن تكونَ عاطفةً لتفيدَ عطفَ جملةِ: ﴿وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا﴾ على جملةِ ﴿إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا﴾؛ لتكونَ داخلةً في حيّزِ ﴿إِلَّا﴾؛ والمعنى: وما مِن دابّةٍ في الأرضِ إلّا يعلَمُ مُستقرَّها ومُستودعَها؛ ليفيدَ العطفُ الحصرَ في الأمرين؛ أي: في أن يكونَ رزقُ الدّوابِّ على اللّه وحدَهُ، وأنَّهُ تعالى هو وحدَهُ العالِمُ بهِم وبأحوالِهم،

(1) ابن جرير، جامع البيان: 15/240، والماتريديّ، تأويلات أهل السّنّة: 6/99، والزّمخشريّ، الكشّاف: 2/379، والبيضاويّ، أنوار التّنزيل: 3/128، وأبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 4/186، والقونويّ، حاشيته على تفسير البيضاويّ: 10/20، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 12/6.

(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 1/235.

(3) الخفاجيّ، حاشية على تفسير البيضاويّ: 5/123، والقونويّ، حاشيته على تفسير البيضاويّ: 10/19.

ولِتفيدَ الواو ترتُّبَ الاستدلالِ؛ بمعنى: أنَّ تكفُّلَ الله تعالى برزقِ جميعِ أقسامِ الحيوانِ وأصنافِهِ يقتضي أن يكونَ عالمًا بها وبأحوالِها، كما يفيدُ العطفُ أنّه ما مِن دابَّةٍ في الأرضِ إلّا يرزقُها الله تعالى، حيثُ كانَت مِن أماكنِها يسوقُهُ إليها، كما تحتملُ الواوُ أن تكونَ استئنافيّةً، فتكون جملةُ ﴿وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا﴾ استئنافًا بيانيًّا[1]؛ لِتكونَ في جوابِ سؤالٍ تقديرُهُ: إنْ كانَ رزقُ كلِّ دابَّةٍ على الله تعالى، فهل يعلمُ جميعَ أحوالِها؟ فقالَ: ﴿وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا﴾.

دلالةُ التّعبيرِ بصيغةِ (مفعَل) في لفظي: ﴿مُسْتَقَرَّهَا﴾ وَ﴿وَمُسْتَوْدَعَهَا﴾:

تتنوَّعُ أماكنُ استقرارِ الدّوابِّ بعلمِ اللهِ تعالى وحكمتِهِ

الظّاهرُ أنَّ المرادَ بالمُستَقَرِّ والمُستودَعِ اسمُ المكانِ؛ أي: مَوضِع استقرارِها وإيداعِها، وعَبَّرَ باسمِ الجنسِ الشّاملِ لجميعِ أماكنِ استقرارِها وإيداعِها، واختُلِفَ في المُرادِ مِنَ اللّفظينِ، فيحتملُ أن يكونَ المعنى: ويَعلمُ أماكنَها في الحياةِ والمماتِ، ووجهُ هذا المعنى: أنَّ الله جلَّ ثناؤه لمّا أخبرَ أنَّ ما رُزِقَتِ الدّوابُّ مِن رزقٍ فَمِنهُ، كانَ الأولى أنْ يتبعَ ذلك أنْ يَعلمَ مَثواها ومُستقرَّها، أو يكونَ المعنى: ويَعلمُ مُستقرَّها في الأصلابِ ومُستودعَها في الأرحامِ، وإنّما خُصَّ كُلٌّ مِنَ الاسمَينِ بما خُصَّ بهِ مِنَ المَحَلَّينِ؛ لأنّ النُّطفَةَ بالنّسبةِ إلى الأصلابِ في حَيِّزِها الطّبيعيِّ ومَنشَئِها الخِلقيِّ، وأمّا بالنّسبةِ إلى الأرحامِ، وما يَجري مَجرَاها، فهي مُودَعَةٌ فيها إلى وقتٍ مُعيَّنٍ باعتبارِ حالتِها الأخيرةِ لرعايةِ المناسبةِ بينَها وبينَ عُنوانِ كونِها دابَّةً في الأرضِ، كما يحتملُ أن يكونَ المعنى: ويَعلَمُ مَساكنَها في الأرضِ ومكانَ استقرارِها فيها، ويَعلَمُ مُودَعَها مِنَ الموادِّ؛ أي: التُّراب والأغذية، ويحتملُ أن يكونَ ﴿مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا﴾ مَصدرين؛ أي: يَعلمُ كلَّ حركةِ استقرارٍ أو حدثِ إيداعٍ فيها[2].

(1) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 4/187، والآلوسيّ، روح المعاني: 6/205.

(2) ابن جرير، جامع البيان: 15/243، والبغويّ، معالم التّنزيل: 1/149، وابن عطيّة، المحرّر الوجيز: 3/153، والبيضاويّ، أنوار التّنزيل: 3/128، وأبو السّعود، إرشاد العقل السّليم، القونويّ، حاشيته على تفسير البيضاويّ: 10/21.

الغرضُ مِنَ التّعبيرِ بالكنايةِ:

في قولِهِ تعالى: ﴿وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا﴾، نجدُ أنّهُ لمّا كانَ السّياقُ في بيانِ إحاطةِ علمِ اللّه بالمُشركينَ الجاهلينَ بعلمِهِ سبحانه بما يثنونَ به صدورَهم؛ ليستخفوا به، وبَيَّنَ تعالى أنَّه يَعلَمُ ما يُسرّونَ وما يُعلنونَ، وأنَّه عليمٌ بذاتِ الصّدورِ، أفادَ قولُهُ: ﴿وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا﴾ على طريقِ اللّزومِ، الإخبارَ عنِ العلمِ بها في كلِّ حالٍ؛ أي: في حالِ سكونِها، وفي حالِ حركتِها؛ لأنَّها لا تخلو إمّا أن تكونَ ساكنةً أو مُتحرِّكةً؛ أي: يَعلَمُ عنها كُلَّ حالِها[1].

عِلمُ اللهِ مُحيطٌ بكلِّ حركةٍ لِلدّوابِّ، وكلِّ سكونٍ لها

دلالةُ التّعبيرِ بـ ﴿كُلٌّ﴾:

لمّا جاءَ لفظُ ﴿كُلٌّ﴾ من ألفاظِ العموم، وجاءَ نكرةً مُنوَّنًا تنوينَ عوضٍ، وكان اللَّفظُ مُلازمًا للإضافةِ دلَّ على أنَّ المضافَ إليه محذوفٌ؛ لإفادةِ عمومِ ما تقدَّمَ، وللإيجازِ، والمعنى: كلُّ واحدٍ مِنَ الدّوابِّ ورزقُها ومُستَقَرُّها ومُستودَعُها في كتابٍ مُبينٍ، فيشمَلُ الدّوابَّ وحالاتِها جميعًا، أو لإفادةِ العُمومِ المُطلَقِ؛ والمعنى: كلُّ ما ذُكِرَ وغيرُهُ ممّا يَعلمُهُ اللّه مُثبَتٌ في كتابٍ مُبينٍ[2].

تعظيمُ شأنِ علمِ اللهِ تعالى ذي الجلالِ، وإحاطتِه بالأشياءِ في كلِّ الأحوالِ

الغرضُ من تنكيرِ: ﴿كِتَٰبٍ﴾:

أفاد تنكيرُ اللَّفظِ تعظيمَهُ وتفخيمَهُ؛ لدلالةِ السِّياقِ عليه، لضمِّ الكتابِ المذكورِ العلمَ بكلِّ الدّوابِّ وبرزقِها وبأماكنِها في الحياةِ والممات.

تفخيمُ الكتابِ وتعظيمُهُ، لِما يحملُ مِن رمزيّةٍ واختصاصٍ بقدرِ اللهِ دونَ سواهُ

بلاغةُ التّعبيرِ بالمجازِ في: ﴿كِتَٰبٍ﴾:

يحتملُ الكِتابُ هُنا أن يكونَ مَصدرًا كقولِهِ: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ [النّساء: 24]، فيكون استعارةً تصريحيّةً للتّعبيرِ بهِ عن مَعنى

كلُّ ما في الكتابِ الّذي عندَ اللهِ مُثبَتٌ، لا تغييرَ لهُ إلّا بأمرِ اللهِ

(1) الماتريديّ، تأويلات أهل السّنّة: 6/99.

(2) الزّمخشريّ، الكشّاف: 2/380، والآلوسيّ، روح المعاني: 6/205، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 12/6.

تَقديرِ العِلمِ وتَحقيقِهِ؛ أي: لِتشبيهِ ما لا يقبلُ التّغييرَ والتّبديلَ بالكتابةِ الّتي يقصدُ منها أنْ لا يُزادَ في الأمرِ ولا يُنقَصَ وَلا يُبطَلَ، والمعنى: كلُّ ذلكَ لا يَقبَلُ زِيادَةً ولا نُقصانًا ولا تَخَلُّفًا،

كما يحتملُ اللّفظُ أن يكونَ مَجازًا باستعمالِهِ بمعنى اسمِ المفعولِ بتقديرِ: مَكتوبٍ مُبينٍ؛ أي: كلُّ ذلك مُثبَتٌ مَكتوبٌ مَحفوظٌ، فيفيدُ أنَّه لا يَقبلُ تغييرًا ولا تبديلًا، فمآلُ المعنى واحدٌ على الوجهين[1].

سرُّ التّعبيرِ بالمجازِ العقلّي في: ﴿مُّبِينٍ﴾:

الكتابُ يبيّنُ أنّ كلَّ شيءٍ مُثبَتٌ مَكتوبٌ، قبلَ أن يخلقَ الدَّوابَّ

وَصَفَ الكتابَ بصيغةِ اسمِ الفاعلِ لإفادةِ أنَّه بنفسِهِ مُبينٌ؛ وفيه مجازٌ عقليٌّ في الإسنادِ للدّلالةِ على معنى المبالغةِ في بيانِهِ ووضوحِهِ، لاستلزامِ العلمِ الإبانةَ. والصّفةُ هنا ليسَت صفةَ تقييدٍ، بل هي للإيضاحِ والبيانِ؛ لأنَّ الكتابَ الّذي عندَ اللهِ، وهو اللَّوحُ المحفوظُ هنا لا يكونُ إلّا مُبينًا، فهو كتابٌ يُبيِّنُ لِمَن قرأَهُ أنّ ذلكَ مُثبَتٌ مَكتوبٌ قبلَ أن يخلقَ الدّوابَّ ويوجدَها، وهو بيِّن لِمَن يَنظُرُ فيهِ مِنَ المَلائكةِ ﷺ، ويحتملُ أن يكونَ لفظُ ﴿مُّبِينٍ﴾، الّذي هو مِن (أبانَ) بمَعنَى أظهَرَ، تَخييلًا لاستعارَةِ الكِتابِ لِلتَّقديرِ، كما تقدَّمَ في أحدِ وجهي دلالةِ الكتاب[2].

بلاغةُ التّعبيرِ بـ: ﴿كُلٌّ فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ بيَن الكنايةِ والتّتميمِ:

اللهُ تعالى عالِمٌ بأحوالِ الحيواناتِ كُلِّها، فلا تخفى عليهِ خافيةٌ

لمّا أفادَ الكلامُ أنَّ أقسامَ الحَيَواناتِ وأنواعَها الكَثيرَةَ - وهيَ الأجناسُ الّتي تَكونُ في البَرِّ والبَحرِ والجوّ- كلَّها في كتابٍ مُبينٍ عندَ اللهِ، دلَّ لازمُهُ على أنَّه تعالى عالمٌ بها وبأحوالِها لِبيانِ عمومِ علمِهِ سبحانَهُ، وأنَّه تعالى عالمٌ بالأشياءِ كلِّها، وتحتملُ أن تكونَ كالتّتميمِ لِمعنى وُجوبِ تَكَفُّلِهِ سبحانه برزقِ الدّوابِّ جميعِها، والعلمِ بها،

(1) ابن جرير، جامع البيان: 15/243، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 12/6.

(2) ابن جرير، جامع البيان: 15/243، وأبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 4/187، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 12/6.

وبأحوالِها، فهو ثابتٌ مَرقومٌ، فيكون كَمَن أقرَّ بشيءٍ في ذمَّتِهِ، ثمّ كَتَبَ عليه صَكًّا[1].

بلاغةُ التّذييلِ في آخرِ الآيةِ الكريمةِ:

بـيـانُ عـظـمـةِ الخالقِ، ببيانِ عـظـيـمِ عـلـمِـهِ الشامل

تذييلُ الآيةِ بهذه الجملةِ؛ للإيذانِ بأنَّه تعالى لا يبتدئُ العلمَ بأحوالِ الدّوابِّ ابتداءً، بل علمُهُ بها أزليٌّ قديمٌ، فهو ثابتٌ مَكتوبٌ، وواضحٌ لديهِ أمرُها قبلَ خلقِها ورزقِها وإيوائِها في مُستقرِّها ومُستودعِها، وأنَّه دبَّرَ أمرَها أزلًا على النَّحوِ الفائقِ العجيبِ الّذي أرادَهُ لها، وأبرزَها عليه وفقَ تدبيرِهِ الأزليِّ القديمِ، فتباركَ اللّه أحسنُ الخالقينَ، وفي جملةِ التّذييلِ بيانُ عظمةِ الحقِّ سبحانه في أنَّ كلَّ ما ذُكِرَ مكتوبٌ مُثبَتٌ مُبينٌ؛ فإنَّه ليسَ كلُّ ما يَعلمُهُ العبدُ يَقدِرُ على كتابتِهِ، ولا كُلُّ ما يَكتبُهُ يكونُ مُبيَّنًا، بحيثُ إنَّه كلَّما أرادَ الكشفَ منهُ وَجَدَ ما يُريدُهُ، وإذا وجدَهُ كانَ مُفهِمًا لهُ[2].

(1) البيضاويّ، أنوار التّنزيل: 3/128، والطّيبيّ، فتوح الغيب: 8/18، والآلوسيّ، روح المعاني: 6/205.
(2) الواحديّ، التّفسير البسيط: 4/164، والثّعلبيّ، الكشف والبيان: 14/321، والبغويّ، معالم التّنزيل: 4/162، والبقاعيّ، نظم الدّرر: 9/238.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد العشرون، سورة يونس من الآية 76 إلى سورة هود الآية 40
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1445هـ - 2024م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2024م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد العشرون، سورة يونس من الآية 76 إلى سورة هود الآية 40 [إشراف
مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2024.
مج. 20 ، 812 صفحة؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-768-17-3
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 20 : المجلد العشرون، سورة يونس من الآية 76 إلى سورة هود الآية 40.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-768-17-3
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-6073958 بتاريخ 2024/02/06م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»